



مركز سام للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أزمات البيت الأبيض وسياسات ترامب الشرق أوسطية.. معطّلات وتراجعات!

مدخل:

"بعد توالي الاستقالات من الإدارة الأمريكية.. هل يأتي الدور على ترامب؟!.. في حقيقة الأمر؛ فإن هذا السؤال الذي طرحته بعض وسائل الإعلام ومراكز البحوث، وعنونّت به تقاريرها، من المشروعية بمكان، بحيث بالفعل يمكن النظر إليه باعتباره تنبؤًا، أو على أقل تقدير، احتمال قريب، قد يحدث، ويتكرر معه ذات سيناريو الأزمة التي واجهتها الولايات المتحدة في السبعينيات الماضية، فيما عُرف بفضيحة "وتر جيت"، عندما تورط الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون في فضيحة تنصت على خصومه الديمقراطيين.

فمنذ أن تولى ترامب سدة الرئاسة في الولايات المتحدة، وقد خسر فريقه الرئاسي حوالي 14 شخصية من أهم أركان إدارته، وكان آخرهم مدير الاتصالات في البيت الأبيض، أنتوني سكاراموتشي الذي غادر منصبه، إقالة أو استقالة، بعد مرور 10 أيام فقط من توليه منصبه هذا، بعد تولي وزير الأمن الداخلي السابق، جون كيلي، منصب كبير موظفي البيت الأبيض؛ حيث لا تُعتبر العلاقة فيما بينهما مثالية تمامًا لأن يقوم بينهما تعاونًا بناءً على المستوى المهني بأي شكل من الأشكال.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبطبيعة الحال؛ لا تُعتبر هذه التطورات المتلاحقة التي يشهدها البيت الأبيض، بيئة عمل صحية يمكن معها إنجاز سياسات سليمة، واتخاذ قرارات فعالة، ولاسيما في القضايا الكبيرة التي تتعلق بمصالح الأمن القومي الأمريكية.

وتحاول هذه الورقة في هذا السياق، دراسة حالة الارتباك المؤسسي التي تعاني منها الإدارة الأمريكية في الوقت الراهن على مستوى القمة، في البيت الأبيض، وكيف قاد ذلك إلى تسلم المؤسسات القومية الأهم وفق الدستور الأمريكي، مثل وزارتي الدفاع (البنتاجون) والخارجية، إدارة سياسات الولايات المتحدة في الملفات الأهم، داخليًا وخارجيًا، ومن بينها قضايا وأزمات الشرق الأوسط.

أولاً: مساحة الارتباك المؤسسي والسياسي في البيت الأبيض:

منذ بداية فترة رئاسته الضبابية، يعاني ترامب من هذا الملف؛ حيث أقال، وبعد أقل من شهر من توليه الرئاسة رسمياً، مستشاره الأول للأمن القومي، الجنرال مايك فلين، بعد فضيحة اتصاله مع السفير الروسي لدى واشنطن، في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، سيرجي كيسيلياك، وما تردد حول مسألة العقوبات التي فرضها أوباما على موسكو.

وشملت قائمة الرحيل، القائم بأعمال وزير العدل الأمريكي، سالي بيتس، في 31 يناير الماضي، أي بعد مرور 11 يوماً فقط على وصول ترامب إلى الرئاسة لرفضها تطبيق قرار ترامب التنفيذي المتعلق بالهجرة .



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما شملت المغادرات، كريج دير، أحد موظفي مجلس الأمن القومي، في فبراير، بعد أن انتقد قرار ترامب الذي وقعه خلال الأسبوع الأول من رئاسته، ببناء الجدار الحدودي مع المكسيك، ثم نائب رئيس فريق موظفي البيت الأبيض، كاتي والاش، في مارس، وكاثلين ترويا مكفارلاند، التي كانت تشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي في أبريل.

ثم، وفي التاسع من مايو، وبتوصية من جيف سيشنز وزير العدل، أقال ترامب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف. بي. آي"، جيمس كومي، الذي ترأس التحقيقات حول مزاعم التدخل الروسي في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

أتى القرار بالرغم من أن كومي خدم ترامب خلال الحملة الانتخابية، عن قصد أو دون قصد، عندما أضر أبلغ الضرر بموقف كلينتون الانتخابي، عندما فتح، وقبل أيام فقط من الانتخابات، التحقيق مجددًا في فضيحة استخدام كلينتون لبريدها الإلكتروني الخاص في مراسلات تخص وزارة الخارجية الأمريكية، مما كان سببًا مباشرًا في الهجوم الذي وقع على السفارة الأمريكية في بنغازي، في سبتمبر 2012م، مما أدى إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا، كريستوفر ستيفنز.

وفي مايو كذلك، استقال مدير الاتصالات في البيت الأبيض، مايك دوبكي، "لأسباب شخصية" كما قال، كما استقال الرئيس التنفيذي لشركة "تسلا"، ورجل الأعمال الشهير، إيلون ماسك، في مطلع يونيو، من عضوية المجالس الاستشارية للبيت الأبيض، عقب إعلان ترامب أنه سوف ينسحب من اتفاقية باريس للمناخ.

ثم زادت الفوضى داخل فريق ترامب الرئاسي في البيت الأبيض، عندما استقال المتحدث باسم البيت الأبيض، شون سبايسر، احتجاجًا على تعديل في فريق الاتصالات الحكومي، وتم



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تعيين أنتوني سكاراموتشي مكانه، ثم لم يلبث أن أقاله ترامب بعد عشرة أيام فقط من تعيينه، بطلب من جون كيلي، الذي عينه ترامب كبيراً لموظفي البيت الأبيض، بعد إقالته راينس بريباس، يوم 28 يوليو الماضي بسبب حالة من عدم التوافق بين كيلي وسكاراموتشي.

وجاء تعيين كيلي من جانب ترامب من أجل تحقيق حالة من الضبط والربط للفوضى الراهنة في فريق ترامب الرئاسي، ويقول ترامب إن كيلي "حقق معجزات وأرقام قياسية" خلال فترة توليه وزارة الأمن الداخلي، وإنه يتطلع إلى أن يحقق كيلي ذات المعجزات في إدارة فريق العمل في البيت الأبيض، وفرض النظام عليه.

ثانياً: أثر هذا الارتباك على السياسات الأمريكية العامة:

أول ملاحظة في هذا الصدد، هو أن هذه الارتباكات تأتي في إطار مشكلات أكبر تمس ربما بقاء ترامب ذاته في منصبه؛ حيث إن غالبية هذه الإقالات والاستقالات جاءت في سياق أزمة تورط الروس في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بالشكل الذي أدى إلى فوز ترامب بها، وبالتالي فقد زاد بشكل كبير - على أهمية الملف - أثرها السلبي على القرار والسياسة الأمريكيين.

وكان لتفجر هذه القضية، أثر كبير على مركز ترامب السياسي والقانوني؛ حيث طال الأمر حتى أحد أبناء ترامب، وهو دونالد ترامب جونيور، الذي التقى المحامية الروسية، ناتاليا فيسلنيتسكايا، ووفق التقارير الصحفية المتداولة؛ فإن المحامية كانت تريد إيصال



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

معلومات لترامب الابن، من شأنها أن تضر بالموقف الانتخابي لمنافسة ترامب الأب في الانتخابات، مرشحة الحزب الديمقراطي، هيلاري كلينتون.

أثر ذلك على الكثير من الأمور المتعلقة بدولاب عمل الرئيس الأمريكي، والخطط التي طرحها في برنامجه الرئاسي حتى فيما يتعلق بالشأن الداخلي الأمريكي، مثل إلغاء برنامج أوباما كير للرعاية الصحية، وقراره التنفيذي بمنع دخول مواطني سبع دول عربية وإسلامية إلى الولايات المتحدة، ضمن هاجس الأمن الذي بات يهاجمه في كل وقت.

وهذه الحالة الأخيرة على وجه الخصوص تنبئ بحجم الأزمة التي يواجهها ترامب في صدد الممانعة التي يتعرض لها في تنفيذ قراراته وسياساته؛ حيث إنه فوجئ مع الرأي العام الأمريكي وخارج الولايات المتحدة، بأن من أهم جبهات الممانعة التي يواجهها ترامب، هي الحزب الجمهوري ذاته الذي اختار أن يرشح ترامب عنه على منصب الرئاسة.

وبدا ذلك في موقف الكونجرس من العقوبات الجديدة التي فرضها على روسيا، بجانب كوريا الشمالية وإيران؛ حيث فرض الكونجرس بمجلسيه، النواب والشيوخ، مشروع القانون الجديد بالعقوبات على روسيا، على ترامب، ووفق تقارير إعلامية عدة كان على استعداد لنقض الفيتو الرئاسي على القانون الجديد لو كان ترامب قد استخدمه.

ترامب ذاته قالها صراحة بعد توقيعه على مضمض على مشروع القانون؛ إن الكونجرس سبب له إحراجًا بالغًا، وأنه قد أدى إلى تضرر العلاقات الروسية الأمريكية إلى مستوى غير مسبوق.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وهذا التخلي الواضح من جانب حلفاء ترامب في الحزب الجمهوري الذي يشكل الأغلبية في مجلسي الكونجرس، يعود إلى طبيعة المعركة التي يخوضها خصوم ترامب ضده.

فهذه المعركة تنصب على أساس أحد أهم مصالح واعتبارات الأمن القومي الأمريكي، منذ أن وضع هنري كيسنجر إستراتيجيات الدبلوماسية الأمريكية على المستوى الدولي، ومهددات الأمن القومي الأمريكي وأولوياته.

وذكر كيسنجر في هذا الصدد، في كتاباته، وخلال الفترة التي شغل فيها منصب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، خلال فترة حكم نيسكون، ثم وزيراً للخارجية من العام 1973م، وحتى العام 1977م، في عهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد؛ حيث حدد التهديد النووي كأكبر خطر يواجه الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي كأهم أعداء الولايات المتحدة.

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، ورثت روسيا كلا الأمرين؛ التهديد النووي، وأكبر منافس للولايات المتحدة على الصعيد الدولي.

وبالتالي؛ لو نجح خصوم ترامب في إثبات تورطه في صفقة ما مع الروس لإنجاحه في انتخابات الرئاسة؛ لن يكون بمقدور أي طرف في الولايات المتحدة الدفاع عن ترامب، حتى حزيه؛ لأن الأمر أكبر من الأمور الحزبية، ويتعلق بخيانة عظمى شعارها الولايات المتحدة وأمنها القومي.

وبشكل عام، وبطبيعة الحال؛ لا تساعد هذه الأوضاع المرتبكة، الرئيس الأمريكي على القيام بمهامه على أكمل وجه، فعلى أبسط تقدير؛ فإن قرارات ترامب التنفيذية في أكثر من



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

اتجاه، إما أنها لا يتم تمريرها في "الكونجرس"، أو تقابل بممانعة كبيرة من القضاء الأمريكي، بما في ذلك محاكم فيدرالية.

وهو ما كان ملاحظًا في الكثير من الأمور التي تعهد بها ترامب في برنامج الانتخابي، مثل:

- وضع جماعة "الإخوان المسلمون" على قائمة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة.

- إجبار المكسيك على المساهمة في بناء الجدار الحدودي الذي تعهد ترامب ببنائه للحد من الهجرة غير الشرعية.

- نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل، من تل أبيب إلى القدس.

ففي هذه الملفات وغيرها، اعترض برنامج ترامب، كبار العاملين في مؤسسات الحكم الأمريكية الفاعلة، سواء في وزارة الخارجية (يسيطر عليها الديمقراطيون للآن) أو في وزارة الدفاع (البنجاجون)، أو في وكالة الاستخبارات المركزية "سي. آي. إيه"، وحتى كبار الشيوخ والمشرعين في مجلسي النواب والكونجرس.

فوكالة الاستخبارات المركزية هي التي نصحت بعدم اعتبار الإخوان جماعة إرهابية لأن جزء من حركة الإخوان المسلمين العالمية، وامتداداتها في أمريكا الشمالية، مثل جمعية مسلمي أمريكا الشمالية "ماس" ومجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية "كير"، يؤدون خدمات كبيرة للحكومات الغربية، والإدارة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال نشاطها الكبير في أوساط الأقليات المسلمة والمهاجرين في هذه البلدان.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما ذكرت في تقرير شهير لها تسرب في فبراير الماضي، أن الإخوان مشاركون من خلال أحزاب وأذرع سياسية، في الحكم، في بلدان حليفة في الشرق الأوسط، مثل المغرب والأردن.

الكونجرس بمجلسيه وحده والحزب الجمهوري بالتالي، عطل خطط ترامب في صدد التقارب مع روسيا، ونقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل، إلى القدس.

ولذلك ليس بمستغرباً أن يطرح الكثير من الأمريكيين، من الرأي العام، ومن الأوساط الأكاديمية على حد سواء، تساؤلاً مهماً حول إمكانية انهيار الولايات المتحدة بسبب سياسات ترامب وما يجري بعد أن أتم سبعة أشهر في الحكم، ولم يتخذ قراراً واحداً سليماً، أو موقفاً واحداً كاملاً ورشيداً في أي ملف أو أزمة.

وفي ذلك، يقول مورتن كيلر، وهو بروفيسور تاريخ في جامعة "برانديس" الأمريكية: "لم يعد سقوط الولايات المتحدة أمراً مستحيلاً بنظر الكثير من الأمريكيين، خاصة بعد أن فقد كل من الدستور، والجمهورية، والشعب دورهم المؤثر في البلاد. فالعديد من طبقات المجتمع الأمريكي يؤمنون بخطورة سياسة إدارة ترمب التي لم يعهدها أحد منهم".

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه وبقطع النظر عن الانتماء الديمقراطي لكيلر؛ فإنه، ومن الناحية الموضوعية؛ فهو محقٌ. فكيف سوف تسير الأمور في حال دخول الولايات المتحدة في أزمة نووية على سبيل المثال؟!..

فيُعتبر العامل النووي أخطر عامل في الأزمات المحتملة التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفي الأزمة الحالية مع كوريا الشمالية، بالرغم من أنه لا يمكن القول بأنها أزمة نووية بالمعنى السليم الموضوع في "كتاب الحرب" الأمريكي؛ فإننا يمكن ملاحظة نُذر ذلك.

فبينما يتبادل الرئيس الأمريكي الشتائم والتهديدات مع الزعيم الكوري الشمالي؛ كيم جونج ون؛ يخرج وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون لكي يقول بأن "الأزمة مع كوريا الشمالية ليست خطيرة لهذه الدرجة"، وأن التهديد الكوري الشمالي "ليس وشيئًا".

ثالثًا: الشرق الأوسط وارتباكات ترامب:

لو انتقلنا إلى شؤوننا الشرق أوسطية؛ فإننا سوف نقف أمام حقيقة مهمة، وهي أن ترامب ليس هو الذي يدير السياسات الأمريكية في المنطقة، وإنما المؤسسات الحقيقية التي تحكم القرار الإستراتيجي الأمريكي، ومن خلال صلاحياتها القانونية والدستورية.

فبنفس المنطق، وبينما يؤكد ترامب على دور قطر في تمويل الإرهاب؛ فإن البنجابون يجري معها مناورات بحرية، ويتم مع الحكومة القطرية صفقة مقاتلات "إف. 16" بقيمة تزيد على 12 مليار دولار.

وبنفس المنطق أيضًا؛ قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإبرام اتفاقية ثنائية لمكافحة تمويل الإرهاب مع الحكومة القطرية، قامت بموجبها وزارة العدل الأمريكية بإيفاد ثلاثة من موظفي مكتب المباحث الفيدرالية الأمريكي "إف. بي. أي" التابع للوزارة، إلى البنك المركزي القطري من أجل مراقبة حركة الأموال الحكومية القطرية.



مركز سام للدراسات الإستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

على مستوى الأزمة اليمنية؛ فإن المتحكم في القرار الأمريكي فيما يخص الأزمة اليمنية في الوقت الراهن هو وزارة الدفاع، وليس البيت الأبيض؛ حيث يتحرك "البنجاجون" بموجب تفويض عام من ترامب باستخدام مختلف الوسائل التي يراها مناسبة من أجل مكافحة تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، والذي تصنفه المخابرات الأمريكية على أنه أخطر وأقوى فرع لتنظيم القاعدة في العالم.

فالبنجاجون استغل عمومية تفويض ترامب، وبدأ في تبني سياسات أكثر توسعاً في استخدام الطائرات من دون طيار في قصف معسكرات ونقاط حركة العناصر التابعة للقاعدة، ووصلت هذه العمليات إلى 80 منذ الثامن والعشرين من فبراير الماضي.

كما قام "البنجاجون" بإرسال قوة خاصة أمريكية لمساعدة القوات الإماراتية والقوات المحلية الموجودة في محافظة "شبوّة"، في عملياتهم ضد التنظيم، بحسب المتحدث باسم "البنجاجون"، جيف ديفيس.

ويبدو أن ذات الإستراتيجية يتبناها "البنجاجون" في التعامل مع الحرب السورية؛ حيث تم إنشاء قواعد عسكرية أمريكية صغيرة تضم وحدات خاصة، في مناطق الشمال السوري، والحدود السورية العراقية، لمنع حدوث اتصال قوي بين قوات الحشد الشعبي الشيعية العراقية، وبين القوات الحليفة للنظام السوري، والتي تضمن طيفاً من حلفاء إيران في المنطقة، مثل "حزب الله" اللبناني، بجانب عناصر "الحرس الثوري" الإيراني بطبيعة الحال.

في المقابل؛ لم تبدُ وزارة الخارجية الأمريكية مكترثة بتصريحات ترامب النارية إزاء إيران، ومسألة إعادة النظر في اتفاق مجموعة الخمسة زائد واحد، التي تضم مع الولايات المتحدة،



مركز سام للدراسات الإستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كلاً من فرنسا والصين وبريطانيا وروسيا، بالإضافة إلى ألمانيا، مع إيران، والذي تم التوصل إليه في يوليو 2015م، بشأن برنامج إيران النووي.

فلم تستجب الوزارة لما طرحه ترامب في هذا الشأن، بالرغم من أن ترامب جُن جنونه بعد سلسلة التجارب الصاروخية الإيرانية الأخيرة؛ حيث أعلنت الوزارة أنها فقط بصدد مراجعة مدى التزام إيران بالاتفاق النووي، مع إقرار الكونجرس لمزيد من العقوبات على إيران ضمن حزمة العقوبات التي تضمنها القانون الأخير الذي شمل روسيا وكوريا الشمالية، وذلك عقب موقف ألماني أوروبي واضح بأن الاتفاق النووي مع إيران ليس أميركيًا فقط، وأنه لا يمكن إلغاؤه بقرار أمريكي منفرد.

ويقول الخبير الإستراتيجي الأمريكي أندرو إكسوم، في مقال صدر على صفحات دورية "ذي أتلانتيك"، في يونيو الماضي، عرض فيه من خلال خبرة عمله في "البنتاجون" الأمريكي ملاحظاته على سياسات ترامب وخصوصًا في الشرق الأوسط وكيف أنه لا يمكن الوثوق فيها.

فذكر أنه، وبعد رحلتيه إلى الرياض وتل أبيب؛ بدا ترامب غير قادر على بناء ذات التحالفات التي استطاع أوباما بناؤها (أشار إلى التحالف الدولي ضد "داعش" والذي يضم 69 عضوًا من بينهم كل دول مجلس الأمن الدولي الدائمة العضوية والاتحاد الأوروبي)، بسبب طبيعة ترامب، وبسبب العطل المؤسسي في إدارته؛ حيث لم يتم تعيين مسؤول مكتب الاتصال بالشرق الأوسط في "البنتاجون" إلى الآن.



مركز سام للدراسات الاستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما أشار إلى أن هذا الارتباك المؤسسي جعل من مستوى تمثيل مجلس الأمن القومي في جولة ترامب الشرق أوسطية في مايو الماضي، ضعيفاً للغاية؛ حيث لم يرافق أحد كبار مسؤوليه المعنيين بالشرق الأوسط، ترامب، في رحلته هذه.

ووضح ذلك بعد رحلة ترامب الأخيرة إلى أوروبا؛ حيث رفض دعم حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وغادر اتفاقية باريس للمناخ، وهو ما يقول بأنه خسر حتى الحلفاء الأوروبيين التقليديين للولايات المتحدة، وبدا ذلك في تصريح للمستشارة الأمريكية أنجيلا ميركل، التي قالت في حينه إنه لم يعد بوسع أوروبا الاعتماد على الولايات المتحدة.

وقال إن ذلك من شأنه أن يؤثر على قدرة الولايات المتحدة على العمل في الشرق الأوسط وأوروبا، وهما من أهم دوائر مصالح الأمن القومي الأمريكي.

ويقارن إكسوم بين سياسات ترامب وسلفه أوباما في الموضوع الإيراني على سبيل المثال؛ حيث يقول إن إدارة أوباما استطاعت تأمين مشاركة كل أعضاء مجلس الأمن الدولي - بما في ذلك روسيا - إلى جانب الاتحاد الأوروبي، في إستراتيجية لتأخير تطوير البرنامج النووي الإيراني.

وأشار إلى مزايا خطة العمل الشاملة المشتركة التي نجحت فيها إدارة أوباما، وتضمنت تحالفاً بحرياً دولياً بنته الولايات المتحدة لاعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية، بجانب نظام عقوبات متعددة أطراف وضعتة الولايات المتحدة للضغط على إيران على طاولة المفاوضات.

.....



مركز سام للدراسات الإستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وفي الأخير؛ فيبدو من خلال هذه التطورات أن المؤسسات الأمريكية العريقة المسؤولة عن مصالح الأمن القومي الأمريكي، وسياسات البلاد الخارجية والداخلية في المجالات الإستراتيجية، قد تسلمت زمام المبادرة من ترامب، الذي هو أول رئيس أمريكي لم يات من داخل مؤسسة سيادية أمريكية، مثل "البنتاجون" أو "الاستخبارات" أو "الكونجرس"، ولم يخدم في الجيش الأمريكي، أو يتدرج في مناصب أكاديمية من تلك المتعارف عليها باسم أو مصطلح "صُنَاع الساسة والرؤساء" في الولايات المتحدة مثل جامعة "هارفارد" التي درس فيها الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، ووزير دفاعه الأخير، آشتون كارتر.

ولكن هذا لا يعني أن واشنطن قادرة على الحركة الحرة الرشيدة؛ لأن هذه المؤسسات في النهاية لها حدود دستورية وقانونية لا يمكن لها أن تتخطاها في سياساتها؛ حيث هناك الكثير من الأمور التي يجب على الرئيس الأمريكي إقرارها والتوقيع عليها، وهو ما يعني أننا سوف نشهد فترة ارتباكات ليست بالقصيرة، في السياسات الخارجية الأمريكية، وبالتالي؛ تعميق وطول أمد أزمتنا في الشرق الأوسط!

..*.*.*.*.*.*

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية